A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/693
25 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٠ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ الذي قررت الجمعية بموجبه، في جملة أمور، إنشاء مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور "ليتولى متابعة تنفيذ الجوانب المعلقة من اتفاقات السلام في السلفادور حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦" بعد انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور.

٢ - وحسبما يتذكر أعضاء الجمعية العامة، فإن آخر ما فعلته هو تقديم تقرير في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن حالة تنفيذ اتفاقات السلام في السلفادور (A/50/935). ومنذ ذلك الحين، قدمت تقريرا غير رسمي إلى مجلس الأمن (٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦) وأوفدت من نيويورك في مناسبات عدة مبعوثا رفيع المستوى ليعقد اجتماعات مع رئيس الجمهورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجهات السياسية الفاعلة الأخرى، وليساعدة المكتب على الوفاء بمسؤولياته.

٣ - وهذا التقرير يقيم حالة تنفيذ اتفاقات السلام بين ١ أيار/مايو و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، مع اقتراب موعد انتهاء ولاية المكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وخلال هذه الفترة، ركّز المكتب جهوده على التحقق من جوانب اتفاقات السلام التي بيّن تقريري المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن التنفيذ فيها لم يكن مكتملا. وبالإضافة إلى ملاحظاتي الختامية، ينقسم متن هذا التقرير إلى ستة فروع تتناول الأمن العام؛ وحقوق الإنسان والنظام القضائي؛ والمسائل الاقتصادية والاجتماعية؛ والمسائل الانتخابية؛ وبرامج المساعدة التقنية؛ والمسائل الإدارية.

9633934

ثانيا - الأمن العام

٤ - لقد أشرت في تقريري المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل إلى التوقعات التي ولّدها إنشاء المجلس الوطني للأمن العام، بقرار من الرئيس كالِدرون سول. ورغم التأخير في تحديد ولاية المجلس وأهدافه، يسرني أن أعرب عن ارتياحي لأن رئيس الجمهورية قد أعرب مرارا عن تأييده لاقتراحات المجلس. وهذا تطور محمود للغاية، لأن المواقف التي حددها المجلس تندرج بوضوح في نطاق مبدأ الأمن العام الذي أرسته اتفاقات السلام. وفي هذا الصدد، لا يساورني الشك في أن المجلس سيعمل، مهتديا بتعليمات الرئيس المحددة، على تعزيز مؤسسات قطاع الأمن العام بعملية إعادة تشكيل عامة تضفي المزيد من التماسك على سياسات الحكومة. وإنني أتطلع أيضا إلى توصيات المجلس الواقعية الهادفة إلى التغلب على أحرج المشكلات التي ثبت وجودها في مجال الأمن العام.

٥ - وضمن تلك المشاكل قضية مستديمة، باقية تهدد تعزيز الشرطة المدنية الوطنية تعزيزا مؤسسيا، ألا وهي تنفيذ مهام الشرطة على أيدي من لم يتخرجوا من الأكاديمية الوطنية للأمن العام ولا يخضعون، بالتالي، للقواعد المقررة للشرطة. ومن الأهمية القصوى بمكان الامتثال لتلك القواعد، لا سيما ما ورد منها بقانون مهنة الشرطة المجاز مؤخرا، الذي يمثل أداة نموذجية لإضفاء الطابع الاحترافي على قوة الشرطة. وفي هذا الصدد، سيكون احترام الجدول الزمني الموضوع لإنهاء سكنى أفراد الشرطة بالثكنات مساهمة طيبة للغاية في تعزيز الطابع المدني لقوة الشرطة وتوطيد الصلة بين الشرطة والمجتمع المحلي. وحسبما أوصيت في تقاريري السابقة، لا يزال من الضروري أيضا إيلاء الاهتمام لتعزيز آليات الانضباط الداخلي لدى الشرطة المدنية الوطنية. والتدابير الرامية إلى تنشيط مكتب المفتش العام للشرطة المدنية الوطنية، وفقا لتوصيات المستشارين الفنيين الدوليين، سوف تسمح لهذه الهيئة بالإشراف على تلك الشرطة إشرافا فعـّالا، مما يهيئ الفرصة لتولد المزيد من الاحترام العام لقوة الشرطة.

٦ - وسرني أن أعرف أن المجلس الوطني للأمن العام يؤمن هو الآخر بالرأي الداعي إلى إيلاء معاملة تفضيلية لمسألة تعزيز التحقيقات الجنائية ذات الطابع الفني العلمي في الشـُّعب والإدارات المتخصصة التابعة للشرطة المدنية الوطنية، التي من قبيل شعبة التحقيق الجنائي وإدارة تحقيقات الجريمة المنظمة. وينبغي أيضا أن يـُراعى في إعادة هيكلة القطاع الموعودة أن كفاءة قوة الشرطة ستتوقف على صرامة عمليات اختيار وتدريب الطامحين إلى الالتحاق بالأكاديمية الوطنية للأمن العام، وعلى استمرار تدريب العناصر العاملة فعلا بالهيئات المتخصصة التابعة للشرطة المدنية الوطنية، وعلى استمرار تقييمها واختيارها.

٧ - ويعتمد تنفيذ مبدأ جديد للأمن العام اعتمادا شديدا، على الثقة التي تستطيع المؤسسات المتصلة بالأمن العام توليدها في أوساط الجمهور. وبوسع المجلس أن يرسم استراتيجية لاشتراك المواطنين تتماشى مع الأمر الواقع الجديد الناشئ في البلد بعد الحرب. ولذلك، يؤمل أن يعمل المجلس على تفعيل التزام رئيس الجمهورية بحل "جماعات الأحياء"، المنشأة لمكافحة الجريمة خارج الإطار المؤسسي القائم، حلا تاما.

٨ - وأخيرا، أود أن أكرر امتناني للمجتمع الدولي، نظير تعاونه، بسخاء، على إنجاح عملية تعزيز مؤسسات الأمن العام الجديدة في السلفادور. إلا أنني، بينما أطلب استمرار هذا التعاون، أود القول مجددا بأنه لكي يكون هذا التعاون فعالا إلى أقصى الحدود ينبغي الاضطلاع به على نحو منسق لكي نتجنب الازدواج ونضمن انسجامه مع الأهداف المقررة في اتفاقات السلام.

ثالثا - حقوق الإنسان والنظام القضائي

٩ - أشرتُ، في تقريري غير الرسمي المقدم إلى مجلس الأمن في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، إلى أن تقدم مكتب المستشارة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في إعداد القرارات ونشرها لا يزال بطيئا. وفي الشهور الأخيرة، كانت أوجه التقدم في هذا المجال ملحوظة، وأفضت إلى الأمل في استكمالها بآلية قادرة على رصد الامتثال لقرارات مكتب المستشارة الوطنية. ولكي يتحقق ذلك، فمن من المهم، حسبما ذكرتُ في مناسبات سابقة، أن يكون مكتب المستشارة الوطنية قادرا على التصرف بالتنسيق مع هيئات الدولة الأخرى، وعلى نحو مكمل لها. ومن المأمول أيضا أن يبذل المسؤولون الحكوميون الآخرون قصارى جهودهم لكي يتفهموا مشروعية هذه المؤسسة (مكتب المستشارة الوطنية) وأهميتها لتعزيز الحكم بالقانون.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحددت معالم مبادرتين هامتين متصلتين بإقامة آليات داخلية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتمثلت إحداهما في اتفاق مبرم في ١٦ تموز/يوليه بين المستشارة الوطنية ووزير الأمن العام، يقضي بتنسيق أعمال مكتب المستشارة الوطنية والشرطة المدنية الوطنية في الحالات التي قد تفضي فيها التوترات الاجتماعية إلى العنف. ومن المأمول أن تبذل المؤسسات الملتزمة بهذا الاتفاق غاية جهدها لتأمين فعاليته. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح مكتب المستشارة الوطنية قادرا الآن، بفضل التعاون الدولي، على تشكيل وحدة متخصصة في شؤون الأمن العام، الأمر الذي سيساعد المستشارة الوطنية كثيرا في جهودها المبذولة في هذا المجال.

١١ - وقد زودت اتفاقات السلام السلفادور بأدوات نموذجية تمكنها من الإشراف على تصرفات الدولة ومراقبة ما يمكن أن يمثل إساءة استعمال للسلطة؛ وأبرز هذه الأدوات هو مكتب المستشارة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان. إلا أن مؤسسة مكتب المستشارة الوطنية الرئيسية هذه لا يزال نموها متعثرا، لعدم كفاية التمويل. ولذلك، أحث الحكومة على تزويد ذلك المكتب بالموارد اللازمة من الميزانية لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته الهامة. وسوف يمثل تقديم هذه الموارد دليلا واضحا على ما أبدته الحكومة مرارا من رغبة في ضمان فاعلية ما أنشأته اتفاقات السلام من أدوات تستهدف تعزيز الديمقراطية. ولا يزال المجتمع الدولي، بكل توقعاته العظيمة، يتابع هذه المسائل.

١٢ - وكانت عملية إقرار الإصلاحات الدستورية والقانونية واحدا من المجالات التي ثبت فيها حدوث أهم أوجه التقدم في الفترة المشمولة بالتقرير. ولقد أعربتُ، في تقريري غير الرسمي المقدم إلى مجلس الأمن، عن ارتياحي لبلوغ توافق آراء سياسي عام سمح بإقرار الجمعية التشريعية لمواد دستورية مختلفة وبإعادة صياغة البعض الآخر. ويسعدني الإفادة بأنه يبدو مرجحا أن يتيح هذا الموقف السياسي الإيجابي نفسه إقرار قانون الإجراءات الجنائية الجديد في المستقبل القريب، الأمر الذي سيسهم مساهمة جليلة في

تحديث عملية إقامة العدالة في السلفادور. وبهذا التشريع الجديد، تكون الأطراف قد امتثلت لبعض التوصيات الهامة التي صدرت عن لجنة تقصي الحقائق ولم توضع بعد موضع التنفيذ. إلا أن الإصلاحات في مجال القانون الجنائي لن تكتمل إلا بإقرار القانون الجنائي وقانون العقوبات الجديدين (الأمر الذي يقدم حلولا لإنهاء حالة سجون البلد التي لا تزال صعبة). ونظرا لأوجه التقدم المحققة في هذا المجال، يؤمل التوصل، قبل انتهاء ولاية المجلس التشريعي القائم، إلى الامتثال الكامل لما هو معلق من توصيات لجنة تقصي الحقائق. وبالمثل، لم تبت الجمعية في أمر إقرار قانون الإجراءات الدستورية، والقانون الأساسي للنظام القضائي، والقانون الجنائي العسكري الجديد.

١٣ - وقد أوقف سريان القانون الجنائي الجديد لفترة تكفي للسماح باتخاذ تدابير في الوقت نفسه لتدريب المسؤولين عن تنفيذه ولإعداد الهيكل الأساسي اللازم. وسيتوقف نجاح الإصلاحات، إلى حد بعيد، على التقدم المحرز في التحري عن القضاة والمسؤولين القضائيين، وهو الأمر الذي يظل غير كاف. ولا يزال هناك أيضا عدم تنسيق بين القضاة وممثلي الادعاء والعاملين في الشرطة. وقد تفاقمت هذه المشكلة، التي أضرت بأداء النظام القضائي ككل، خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ بسبب تكرار المواجهات بين القطاع القضائي ووزارة الأمن العام. ولا بد من إحداث تحسينات، لكي تزداد الثقة العامة في المؤسسات الوطنية. وإنني أود أن أشيد بالجهود الجمة التي يبذلها رئيس الجمهورية في هذا الصدد.

رابعا - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

١٤ - يسرني الإفادة بأن برنامج نقل ملكية الأراضي قد استمر في التقدم بمعدل مرض. وفي ظل الإدارة الجديدة لمصرف الأراضي، جرى التغلب على معظم المشكلات الفنية التي ووجِهت في الماضي، وكما سـُجل تقدم حتى في الجزء الشرقي من البلد، حيث واجه البرنامج معظم مشاكله من قبل. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كان ٣٤ ٤١٣ مستفيدا (٩٣,٩٨ في المائة من مجموع المستفيدين) قد جرى تمليكهم بينما زاد عدد سندات التمليك المدرجة في السجل الوطني الى ٢٩ ٩٧٤ سندا. وعلى ضوء هذا التقدم، يتوقع أن تستكمل بحلول آخر كانون الأول/ديسمبر مرحلة التمليك الداخلة في البرنامج.

١٥ - وبالمثل، فإن حملة توزيع النسخ المصورة الموثقة من سندات التمليك غير المجزأ (يصدر سند ملكية واحدة لمجموعة من المستفيدين) قد حققت الهدف الذي حددته الحكومة، ولا سيما بشأن حائزي الأراضي والمقاتلين السابقين التابعين لجبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني.

١٦ - وعلى الرغم من أوجه التقدم الملحوظ هذه، لا تزال هناك في البرنامج جوانب تنتظر التنفيذ بعد نهاية عام ١٩٩٦. كما سيقتضي الأمر إيجاد حل للمشكلات الصغرى الناشئة خلال تنفيذ البرنامج، التي من قبيل التوصل الى بدائل ترضى تحو ٦٠٠ مستفيد حصلوا على أملاك مشكوك في مركزها القانوني. كما سيلزم توحيد احصائيات البرنامج وتطهيرها من سندات التمليك غير المطابقة للبرنمج ومن السندات المزدوجة الصادرة لبعض المستفيدين. وحل هذه المشاكل يستلزم من طرفي اتفاقات السلام البحث معا عن طرائق تسمح بالتحقق من استكمال مختلف جوانب البرنامج.

١٧ - وقوبلت صعوبات في تزويع سندات التمليك على المستحقين من القوات المسلحة، نظرا لتغيب بعض المستفيدين عن أملاكهم وتدني مستوى حضور المستفيدين في نقاط توزيع السندات. كما شاب البطء تسجيل سندات تمليك أملاك الدولة المنقولة الى المعهد السلفادوري للإصلاح الزراعي، الأمر الذي سيتسبب في تمديد البرنامج الى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهو الموعد المتصور لاستكماله.

١٨ - وازداد تبلبل خواطر المستفيدين بشأن مستقبل البرنامج عقب حالة الارتباك التي رافقت إقرار المرسوم ٦٩٩ وقانون إعادة هيكلة الدين الزراعي واقتراح الحكومة الرامي الى تقسيم الأملاك المنقولة كتلة واحدة، غير مجزأة، إلى قطع فردية ابتداء من سنة ١٩٩٧. وللمعاونة على إيجاد حل لذلك، طلب الى المكتب أن يعين جميع الحالات التي أعفيت فيها من الديون، وفقا للمرسوم التشريعي، أملاك خاضعة للبرنامج، كي يتسنى نقل سندات الملكية الأصلية غير المجزأة، دون مزيد من التأخير. وإذا ثبت نجاح الجهود المبذولة حاليا لإلغاء الحاجة الى السداد الفوري للجزء غير المسقط من ديون المستفيدين من البرنامج، تعين على مصرف الأراضي أن يعتمد آلية لتوزيع سندات التمليك الخالصة من الديون بالمثل.

١٩ - وحدث في الشهور الأخيرة تقدم في نقل الأراضي الزائدة عن الحد الدستوري، البالغ ٢٤٥ هكتارا، على الفلاحين المعدمين، ولا سيما بصدد إعادة النظر من الناحيتين الفنية والقانونية في الحالات التي طرحتها منظمات الفلاحين على الفريق الوطني المشترك المعني بحد الـ ٢٤٥ هكتارا. إلا أنه يلزم المضي بسرعة في نقل ملكية ما حدده ذلك الفريق فعلا من أراض زائدة، لكي يتحقق كل من المتطلبات الدستورية والالتزام المقطوع في اتفاقات السلام.

٢٠ - ونقل ملكية الهياكل الأساسية الانتاجية والاجتماعية للمستوطنات البشرية الريفية، فضلا عن مساكنها، الى شاغليها الحاليين لا يزال يمثل مهمة معقدة تتطلب جهودا مستمرة تبذلها جميع الأطراف المشاركة في ذلك، بما فيها المجتمعات المحلية المتأثرة. وقد عانى هذا البرنامج في الشهور الأخيرة من حالات تأخير ذات شأن في جوانبه التنفيذية. وحتى الآن لم تستكمل مرحلة قياس الأملاك وتقنينها التي كان من المتوقع إنجازها في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. ولم يتفاوض إلا بشأن عدد جد ضئيل من الأملاك، مع ملاكها كلا على حدة. وجاء معدل التقدم مؤسفا بهذه الصورة على الرغم من تمكن الفريق العامل الثلاثي من التوصل الى اتفاقات تسمح بتقدم المفاوضات حتى مع ملاك الأراضي الذين طالبوا بأسعار مبالغ فيها كل المبالغة، وفي الوقت نفسه، توقف الدفع مقابل سندات تمليك الأملاك القليلة التي دارت بشأنها مفاوضات ناجحة فيما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، كما توقف توزيع تلك السندات. وهذه حالة يمكن أن تؤثر سلبيا على البرنامج ككل وأن تؤخر استكماله حتى موعد غير محدد في سنة ١٩٩٧.

٢١ - ولا يزال من المتعين على الأطراف أن تتوصل، بالتوازي مع مرحلة البرنامج التنفيذية، الى اتفاق بشأن المسائل الجوهرية المتصلة بنقل ملكية الهيكل الأساسي الاجتماعي والانتاجي. ولم يحدث أي تقدم في الحوار بين المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية بشأن تمليك تلك المجتمعات المدارس والعيادات الصحية الموجودة بالمستوطنات البشرية، بينما لا يزال متعينا تحديد الشروط القانونية اللازمة لنقل ملكية الهيكل الأساسي الانتاجي. واستمرار هذه المشاكل يمكن أن يؤدي الى زيادة الخطر الذي يهدد استكمال البرنامج بنجاح.

٢٢ - ولا تزال هناك حالة يمكن أن تزعزع الاستقرار؛ وهي تمس نحو ٠٠٠ ١٤ فرد، من أفراد أسر المحاربين المقتولين في الصراع، لم يتمكنوا حتى الآن من تقديم الوثائق اللازمة للسلطات الحكومية لتأمين استحقاقاتهم من صندوق حماية جرحى الحرب ومعوقيها. إلا أنه يسعدني الإفادة بأنه في أعقاب التوقف عدة شهور، أمام طريق مسدود، أعد المدعي العام - بناء على مبادرة فريق مشترك بين المؤسسات دعاه مكتب الأمم المتحدة للتحقق الى الانعقاد في تموز/يوليه - مسودة مشروع يستهدف تقديم الدعم القانوني الى هذا القطاع من السكان لمعاونة أفراد الأسر على الحصول على الوثائق اللازمة. وفي الوقت الراهن، يحلل الفريق المشترك بين المؤسسات البدائل الممكنة للمشروع الذي أعده المدعي العام، فضلا عن الأساليب المختلفة التي بفضلها يمكن للمؤسسات المشاركة أن تسهم في تمويله. ونظرا لحالات التأخير الشديد التي عانى منها هذا البرنامج فعلا، فمن المهم أن تضاعف الحكومة جهودها، على صعيدي التمويل والتنفيذ، لإيجاد مخرج لأفراد الأسر، الذين بات الكثير منهم في ظروف مالية جد حرجة.

خامسا - المسائل الانتخابية

٢٣ - لقد أبلغت الجمعية العامة ومجلس الأمن، في عدد من المناسبات، بحالات التأخير التي ووجهت بصدد تنفيذ توصيات اللجنة المشتركة بين الأحزاب التي عينها رئيس الجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٤ لدراسة مسألة الإصلاح الانتخابي (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٢٥ من الوثيقة A/50/935). وتنفيذ تلك التوصيات - التي تشمل إنشاء سجل مدني وطني مسؤول عن إصدار بطاقة هوية وتصويت واحدة، والأخذ بنظام التصويت حسب مقر الإقامة، وإدخال التمثيل النسبي في المجالس البلدية - سوف يشكل تقدما ذات شأن في النظام الانتخابي في السلفادور. وتعاظم الثقة في العملية الانتخابية، الذي يمثل هدفا هاما للإصلاحات الموصى بها من اللجنة المشتركة بين الأحزاب، يمثل عنصرا حيويا من عناصر تعزيز انتقال السلفادور الى الديمقراطية. ومن المأمول أن تستفيد انتخابات الرئاسة في سنة ١٩٩٩ من نظام انتخابي مُصلَح وفقا لهذه التوصيات.

سادسا - برامج المساعدة التقنية

٢٤ - يتسم توفير المساعدة التقنية المناسبة لتوطيد المؤسسات الوطنية، لأجل دعم عملية السلام ككل، بأهمية رئيسية في وقت تقترب فيه نهاية ولاية المكتب. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع موضع التنفيذ، بالتعاون الوثيق مع المكتب وبالتشاور مع المنظمات المستفيدة، برامج للمساعدة التقنية تشمل مجالات إقامة العدالة؛ والأمن العام؛ وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والجنود المسرحين؛ وصندوق حماية جرحى الحرب ومعوقيها؛ وحماية حقوق الإنسان؛ والإشتراك الديمقراطي. وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٩٦، ستستهل ٩ برامج أخرى. وحتى الآن، أقرت أسبانيا والدانمرك والسويد والمكسيك والنرويج وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد للمشاريع يبلغ إجماليها ٢١,٢ مليون دولار، بينما يُتوقع الموافقة قريبا على موارد إضافية قدرها ٢,٨ من ملايين الدولارات. وهذه المبالغ تمثل إضافة الى الموارد البشرية التي قدمتها هذه البلدان ومعها بلدان أخرى.

٢٥ - وحسبما أبلغت مجلس الأمن في ٣١ تموز/يوليه. فقد عهدت الى البرنامج الإنمائي بمهمة هامة، هي توطيد عملية السلام بتعيين الاحتياجات من المساعدة، وتعبئة الموارد من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وتنفيذ المشاريع والإشراف عليها. وسأواصل الاعتماد على البرنامج الإنمائي والمنسق المقيم، فضلا عن وكالات منظومة الأمم المتحدة ومكاتبها وبرامجها الأخرى الناشطة في السلفادور، للتعاون بشكل وثيق مع المنظمة فيما تبذله من جهود بينما تقترب نهاية التحقق من اتفاقيات السلام.

سابعا - الجوانب الإدارية

٢٦ - تألف مكتب الأمم المتحدة للتحقق، عند إنشائه في ١ أيار/مايو عام ١٩٩٦، من ستة مسؤولين دوليين وثلاثة من الخبراء الاستشاريين في شؤون الشرطة المدنية وعدد محدود من الموظفين الإداريين. وتلقى المكتب طوال فترة ولايته دعما إداريا من البرنامج الإنمائي، شمل أموال منفقة. وإنني أود الإشادة بممثلي، السيد ريكاردو فيجيل (بيرو)، وبالموظفين العاملين معه، تقديرا لجهودهم الهادفة الى موالاة تنفيذ اتفاقات السلام في السلفادور.

٢٧ - وقد أذنت الجمعية العامة للأمين العام، باعتمادها القرار ٢٢٦/٥٠ بناء على توصية اللجنة الخامسة (A/50/951)، بالدخول في التزامات يصل صافيها الى مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ممولة من الاقتطاعات الإلزامية لمرتبات الموظفين (إجماليها ٩٠٠ ١٣٥ ١ دولار) لأجل المكتب في الفترة من ١ أيار/مايو الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٦. وأود أن أكرر شكري للدانمرك والسويد والنرويج، التي واصلت الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور لدعم أنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد.

ثامنا - ملاحظات

٢٨ - لا يزال تحسين حالة الأمن العام في السلفادور يمثل شاغلا ضخما يؤرق سلطات السلفادور وشعبها؛ إذ أن خطورة الحالة في الأشهر الأخيرة قد أبقت هذه المسألة على رأس جدول أعمال البلد. وفي هذه الظروف، وضمانا لاستمرار تعزيز أوجه التقدم الناشئة عن اتفاقات السلام، يلزم أن تتولى هيئات الدولة المعنية بالأمن العام مسؤولياتها بالكامل إزاء تنفيذ السياسة العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستكمل هذه الإجراءات برقابة ديمقراطية مناسبة تمارسها الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية التشريعية. وللمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام أيضا دور هام تؤديه في هذا الصدد.

٢٩ - واحترام حقوق الإنسان عامل من العوامل الرئيسية المتعين مراعاتها عند تقييم التحول الإيجابي المستهل في السلفادور بانتهاء الصراع المسلح. والتقدم المستمر واضح للعيان، وإن لم يستبعد استبعادا تاما خطر نشوء حالات يمكن أن تسبب الانتكاس في هذا المجال. وانتهاك حقوق الإنسان على نحو جسيم منتظم واسع النطاق أمر لم يعد قائما الآن. أما التحدي الذي يواجه البلد الآن، فهو الحاجة الى إقامة صلة ملزمة، تصل بين الاحترام التام لحقوق الإنسان وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. وفي هذا الشأن، يساورني القلق البالغ إزاء تكرار ما تلقته المستشارة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان من تهديدات بالقتل. وإني

على ثقة من أن السلطات المختصة ستجري تحقيقا جديا لتعيين هوية المسؤولين عن ذلك كما ستتخذ التدابير المناسبة لحمايتها.

٣٠ - وعلى ضوء التدابير الرامية الى إعادة هيكلة الدين الزراعي المرتآة في المرسوم ٦٩٩، فضلا عن اقتراح الحكومة الرامي الى تقسيم الأملاك غير المجزأة الى وحدات صغيرة في السنة المقبلة (انظر الفقرة ١٨ أعلاه). ينبغي للسلطات أن تبذل جهودا لتزويد المستفيدين بسندات التمليك الأصلية، خالية من المديونية. وسوف يكفل هذا التدبير للمستفيدين ضمانا قانونيا تاما بشأن أملاكهم. وبالإضافة الى ذلك، أحث الحكومة على الإبقاء على عمل جميع الأفرقة العاملة التي تؤدي حاليا مهامها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وعلى توفير التمويل اللازم لضمان تمام تنفيذ ما تبقى من جوانب اتفاقات السلام، كلا على حدة.

٣١ - ولا يزال برنامج المستوطنات البشرية الريفية يتقدم ببطء؛ ويعزى هذا أساسا الى تعقد المشكلات التي لا يزال من المتعين حلها. وإنني أحث جميع الكيانات المعنية على العمل، بمرونة وإبداع، على إنهاء حالة البلبلة القانونية التي يعيشها المستفيدون من البرنامج، وبذلك يحال دون تفاقم التوتر الاجتماعي في مناطق البلد الأشد تأثرا بالصراع السابق.

٣٢ - ويدخل تنفيذ الالتزامات التي قطعتها أطراف اتفاقات السلام في مرحلته النهائية. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن إعجابي بما يبذله الرئيس كالدرون سول وأطراف اتفاقات السلام والشعب السلفادوري من جهود لا تكل تستهدف التوصل الى السلام وتوطيد أركانه. والعملية التي بدأت بإنهاء الصراع المسلح يُعترف اليوم دوليا بأنها عملية نموذجية.

٣٣ - ومنذ بدء هذه العملية، تولت الأمم المتحدة المسؤولية التي عهدت بها الأطراف إليها للتحقق من إتمام تنفيذ اتفاقات السلام. وعلى ضوء التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية والمشاورات التي جرت مع الأطراف، أوصي بالوفاء بما عُهد به الى الأمم المتحدة من مسؤوليات التحقق وبذل المساعي الحميدة، بواسطة زيارات دورية للسلفادور يقوم بها مبعوث رفيع المستوى موفد من نيويورك. ولذا، أقترح سحب ممثلي في السلفادور عند انتهاء ولاية المكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٣٤ - ومن شأن زيارات المبعوث للسلفادور أن تمكنه من موافاتي دوريا بأوجه التقدم المحرز في المجالات المشمولة باتفاقات السلام التي لا يزال من المتعين إتمام تنفيذ بعض عناصرها وبالتطورات المستجدة في المؤسسات المنشأة بموجب اتفاقات السلام أو الناجمة عن التدابير المتخذة تمشيا معها. وستعاون المبعوث على الوفاء بهذه المسؤوليات وحدة دعم صغيرة ستبقى في الميدان، بمساندة إدارية من البرنامج الإنمائي، لمدة ستة أشهر؛ وفي نهاية تلك المدة، سأقدم الى الجمعية العامة تقييما لحالة عملية السلام في السلفادور.

- - - - -